النهار 6 كانون الثاني 2020
موريس متى

لبنان يُسابق الوقت لتحقيق أي اكتشاف للفوز بأسواق لتصريف غازه ودور أساسي للشركات

منذ سنوات وتحاول إسرائيل إزالة كل العراقيل التي تعوق وصول غازها إلى القارة الاوروبية، وهو حلم لطالما راودها لحجم الإيرادات الهائلة التي يمكن أن تجنيها، في وقت تعول فيه دول أوروبية على هذا الغاز لتخفيف الاعتماد على الغاز الروسي.

في 3 نيسان 2017، في ختام لقاء قمة عقد بين وزراء الطاقة في إسرائيل وإيطاليا وقبرص، وفي حضور مفوض شؤون المناخ والطاقة في الاتحاد الأوروبي ميغيل أريا سكانيتي، في مقر وزارة الطاقة الاسرائيلية، وقعت هذه الدولة إعلاناً مشتركاً قضى بتعزيز العمل الهادف إلى مد الخط البحري لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا بحلول نهاية 2025. أما مساء يوم الخميس، فقد شهدت العاصمة اليونانية أثينا تطوراً مهماً للغاية على صعيد هذا الملف مع حضور رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تجلّى بتوقيع وزراء الطاقة في الدول الثلاث اتفاق خط أنابيب "شرق المتوسط" على أن تتوصل هذه الدول المذكورة إلى قرار نهائي بشأن تفاصيل هذا المشروع في العام 2022 مما يسمح بإيصال الغاز الإسرائيلي في نهاية المطاف إلى الدول الأوروبية.

"خط أنابيب "إيست ميد

يمتد خط أنابيب الغاز "إيست ميد" على طول 1872 كلم تحت سطح البحر ويسمح بنقل حتى 11 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من الاحتياطيات البحرية شرق المتوسط قبالة قبرص وإسرائيل إلى اليونان مروراً بجزيرة كريت وصولاً الى إيطاليا وجنوب شرق أوروبا عبر خط أنابيب الغاز "بوسيديون" و"اي جي بي". ومشروع خط أنابيب البحر المتوسط لنقل الغاز الطبيعي من حقول الغاز التي اكتشفتها إسرائيل وقبرص في شرق المتوسط، وصولاً إلى اليونان والسواحل الإيطالية، هو أطول خط بحري للغاز الطبيعي في العالم، والأعمق، ومملوك لشركة آي. جي. آي بوسيدون، وهو مشروع مشترك بين شركة الغاز الطبيعي اليونانية دي.إي.بي. ايه وشركة الطاقة الإيطالية إديسون. ويعود هذا المشروع إلى عام 2013 عندما سجلت شركة ديبا، وهي الشركة اليونانية العامة للغاز الطبيعي على قائمة "المشاريع ذات الاهتمام المشترك" للاتحاد الأوروبي ما مكّنها من الاستفادة من الأموال الأوروبية لتغطية جزء من الأعمال التحضيرية، فيما قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع الى 6 مليارات دولار. ويمكن وضع المشروع في خانة المنافسة على إيصال تزويد القارة الاوروبية بالغاز بعد تحالف موسكو مع أنقرة، ومن المقرر أن يبدأ قريباً تشغيل خط انابيب الغاز الجديد "توركستريم" الذي يربط البلدين عبر البحر الاسود مع الالتفاف على أوكرانيا لإيصال الغاز الروسي إلى القارة الاوروبية.

بالفعل، في حال إنجاز هذا المشروع الذي يواجه تحديات ومصاعب عدة، فإنه سيقلل من اعتماد القارة الأوروبية على الغاز الروسي الذي تستعمله موسكو في العديد من الاحيان، سواء لابتزاز الاتحاد الاوروبي أو للضغط على دوله في بعض الملفات. ويؤمن هذا المشروع مصدراً بديلاً من الغاز الروسي الذي يسلك طريقاً ومعابر ملبدة بالأزمات والعقبات من مصدره الروسي، وصولاً إلى اول نقطة داخل الاتحاد الاوروبي. فهذا الغاز يمر عبر الاراضي الاوكرانية، ويهدّد عبوره في كل مرة أي أزمة تندلع بين كييف وموسكو. وبحسب الأرقام الرسمية، تستورد دول الاتحاد الاوروبي سنوياً أكثر من 150 مليار متر مكعب من الغاز الروسي.

ولا يخفى على أحد السباق على ثروات المتوسط بعد اكتشاف حقول غاز عملاقة في هذا البحر في السنوات الاخيرة، مما أشعل أزمات بين دول المنطقة، وبخاصة بين تركيا وقبرص. فالجزيرة المتوسطية وقّعت في أوائل تشرين الثاني أول اتفاق لاستثمار الغاز مع اتحاد شركات مؤلف من شركة "شل" الأنكلو-هولندية وشركة "نوبل" الأميركية و"ديليك" الإسرائيلية، فسارعت أنقرة، الى إرسال سفن التنقيب إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص على الرغم من تحذيرات وجهتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما تسعى تركيا لتوسيع سيطرتها على ثروات المنطقة، فوقعت اتفاقية بحرية مع حكومة فايز السراج في طرابلس أواخر تشرين الثاني تسمح لأنقرة بتوسيع حدودها البحرية في نقطة استراتيجية من شرق المتوسط حيث تشير التقديرات الى تخزينها كميات هائلة من النفط والغاز، في خطوة عارضتها اليونان وقبرص وإسرائيل. ليأتي القرار التركي الأخير بإرسال عسكريين أتراك الى ليبيا لدعم حكومة السراج ليؤجج الأزمة أكثر. أما اليوم فإن ما يرجح ارتفاع حدة الأزمة بين هذه الدول هو الموقف التركي الذي رأى أن ليست ثمة حاجة لمد خط أنابيب "إيست-ميد" لأن خط الأنابيب العابر للأناضول موجود ليؤكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حامي أقصوي إن أي مشروع يتجاهل حقوق تركيا والقبارصة الأتراك في الموارد الطبيعية بشرق البحر المتوسط سيكون مصيره الفشل، بخاصة أن خط أنابيب "شرق المتوسط" سيشكل عائقاً أمام خط الأنابيب الذي تسعى أنقرة لإنجازه ويتعين مروره عبر المنطقة الاقتصادية التركية-الليبية.

لبنان يسابق الوقت

أما على الصعيد اللبناني، ومع تداعيات هذه التطورات في حوض المتوسط فإن لبنان يسعى سريعاً لدخول نادي الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، إذ تؤكد مديرة مكتب معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوري هايتيان أن "الأهم حالياً بالنسبة إلى لبنان هو تحقيق أول اكتشاف للغاز في الأشهر القليلة المقبلة بعد بدء عمليات الحفر ما يلبي الطلب الداخلي على الطاقة. وفي حال حقق لبنان أي اكتشاف تجاري مهم وانطلق الى مرحلة التطوير، فهذه المرحلة قد تصل إلى ما بين 5 و 10 سنوات، وخلال هذه الفترة من المؤكد أن المنطقة ستشهد تطورات جديدة علينا التعامل معها بخاصة لناحية تأمين الاسواق الجديدة لتصريف الإنتاج وتوقيع عقود البيع للغاز والنفط". لا تنكر هايتيان أن التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة والمشاريع التي تتسابق عليها دول المتوسط لناحية تصدير غازها، تضع لبنان حتماً أمام تحديات وصعوبات جديدة لا سيما على صعيد تصدير لبنان لثرواته من خلال خطوط الانابيب، بخاصة لناحية وجود إسرائيل ضمن هذه المشاريع وآخرها الى الأسواق الخارجية. LNG خط انابيب "إيست ميد" مما يرفع أسهم لجوء لبنان الى توريد الغاز الطبيعي المسيل أي الـ لكن هذه الخطوة تبقى مرتبطة بالشركات العاملة في هذا القطاع لناحية تأمين الاسواق وموافقة الحكومة اللبنانية على خطة التسويق التي ستضعها الشركات بعد تحقيق الاكتشافات المطلوبة وبدء عملية الاستخراج. وفي ما يتعلق بالتوقيع على مشروع "إيست ميد" تصف هايتيان هذا التوقيع بـ "السياسي" بين الحكومات، ليبقى حلم تحقيق هذا المشروع مرتبطاً بتأمين الاموال اللازمة لتنفيذه ناهيك بتأمين الشروط التنافسية المطلوبة في الاتحاد الاوروبي وهي شروط صعبة التحقيق في وقت سريع، وليبقى التوقيع على هذا الاتفاق كرد سريع على الاتفاق التركي – الليبي لترسيم الحدود البحرية لقطع أنقرة الطريق على تنفيذ "مشروع خط أنابيب "شرق المتوسط.

maurice.matta@annahar.com.lb

Twitter: @mauricematta

إيصال الغاز الاسرائيلي الى القارة الاوروبية قد يتم عبر مسارات عدة:

- خط أنابيب من اسرائيل إلى تركيا وصولاً الى أوروبا عبر المرور بالمياه اللبنانية والسورية وهذا أمر مستحيل.

- أنبوب غاز يخرج من إسرائيل الى قبرص ومنها الى تركيا وصولاً الى أوروبا، ويعوقه الخلاف التاريخي بين قبرص وتركيا.

- مشروع خط أنابيب الغاز "إيست ميد" تحت البحر ويسمح بنقل الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى اليونان مروراً بجزيرة كريت وصولاً الى إيطاليا، وهو المشروع الذي وضع على سكة التنفيذ.